صوت الشعب

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 13 - الخميس 25 جانفي 2024

مائوية وفاة لينين:

إرث الطبقة العاملة

على طريق الثورة والاشتراكية

8 ‹

أسلوب الوشاية

في تلفيق القضايا ضدّ المعارضين

حريّة التعبير في تونس بعد الانقلاب:

انتكاسة لمسار الحرّيات وعودة إلى المربّع الأول من الفاشية والديكتاتورية

3 ‹

محطات نقابية تاريخية:

الاتّحاد العام التونسي للشغل ودروس جانفي

4 ‹

بعد 110 يوما من حرب الإبادة:

العدو ينهزم، المقاومة تنتصر

6 ‹

بلد "الوشاية"

إذا استثنينا "الخبر السار" حول تمكّن تونس من سداد ديون عام 2023 الذي زفّته وزيرة المالية للتونسيات والتونسيين وما رافقه في وسائل الإعلام من "تهاليل" و"زغاريد" وخاصة من مغالطات للإيهام بأن الأمور على ما يرام وإخفاء مزيد إغراق البلاد في الاقتراض وما سينجرّ عنه من انعكاسات اقتصادية ومالية وخيمة على عموم الشعب، كما أوضحه أهل الاختصاص، فإن أهم حدث آخر استقطب الاهتمام يتعلّق بقضايا "التآمر على أمن الدولة" الجديدة عدد 12 و13 و14 كما صنّفها بعض الإعلاميين في إشارة إلى تكاثر مثل هذه القضايا في عهد سلطة الانقلاب بما لم تعرفه لا تونس ولا غيرها من البلدان، على ما يبدو، في مثل هذا الحيّز الضيق من الزمن (قرابة العام).

إن ما أثار الاهتمام والجدل في علاقة بهذه القضايا هو أنّ جميعها مرتبط بـ"وشايات" أي "قوادة" بلغتنا اليومية. ولكن ليس هذا هو المعطى الأهم في إثارة ذلك الاهتمام والجدل لأن هذه القضايا ليست الأولى التي قامت على "قوادة". فقضية التآمر الشهيرة التي أُلصِقت بمجموعة النشطاء السياسيّين من معارضي سلطة الانقلاب ومن بينهم غازي الشواشي وعصام الشابي وجوهر بن مبارك ورضا بلحاج وعبد الحميد الجلاصي وخيام التركي وشيماء عيسى وغيرهم، قامت هي أيضا على ثلاث "وشايات" لم يفصح بموجب قانون الإرهاب عن أصحابها لـ"حمايتهم"، وقد تفنّنوا كما هو معلوم في سرد روايات مضحكة مبكية كانت حاسمة حسب الظاهر في تبرير اعتقال هؤلاء المعارضين السياسيّين وإبقائهم قيد الاعتقال دون بحث أو محاكمة إلى حدّ الساعة.

إن المعطى الأهم في القضايا الجديدة هو أنّ الأمور وصلت إلى درجة غير مسبوقة من الإسفاف، إلى درجة تجاوزت في معطياتها إسفاف القضية الأولى. ولكنّ هذا الإسفاف على تفاهته واستغبائه للناس، مثله مثل ما جاء في تلك القضية شديد الخطورة على حرية الضحايا ومستقبلهم وحياتهم. ففي القضية "13" مثلا التي هي في طور التحقيق يمثل "هنري ألفريد كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي المتوفّي في أواخر ديسمبر الماضي عن عمر يناهز الـ100 سنة، والذي ظل لعقود يهندس السياسة الخارجية الأمريكية في حلقاتها الكبرى المحدّدة لمصير العلاقات الدولية، المحور الرئيسي للوشاية. فهذا الوزير الذي اشتغل على كبريات القضايا الدولية المحدّدة لمصير العالم، لم يبق له وهو "ساق البرة وساق في القبر" إلا الاهتمام بالصلح الجزائي والانتخابات المحلية في تونس ممّا جعله يغدق أموالا طائلة على ساسة تونسيين أحدهم في السجن لإفسادهما لما لهما، على ما يبدو، من خطورة عظمى على تطور الصراعات الدولية بين مختلف أقطابها وهو ما جعل قضاء سلطة الانقلاب يأخذ الأمر بجدّية ويحقق فيه مع الأحياء من المتهمين.

أما القضية رقم "14" التي عهد وكيل الجمهورية لفرقة أمنية بالبحث فيها، حسب ما أورده بعض المحامين، في بعض وسائل الإعلام، فمحورها رئيس حكومة الكيان الصهيوني "ناتنياهو". فحسب مضمون الوشاية فإن هذا المجرم، ترك على ما يبدو ساحة الحرب مع الشعب الفلسطيني و"جاء" خلسة إلى تونس للاهتمام بما هو أهمّ وهو "تفقد" غواصة (نعم غواصة) تحمل عشرات القناصة الذين سيتولّون تنفيذ انقلاب على النظام بالتواطؤ مع معارضين تونسيين بارزين للانقلاب... وقد أخذ وكيل الجمهورية الأمر "بالجدية اللازمة" وطلب بحث كل "المورّطين" في هذه المؤامرة... "ربّي يحبّس علينا العقل" كما يقول المثل الشعبي... ولكن رغم هذه الفظاعات فقد وجد من "الموالين" و"الشرّاح"، كما في القضية الأولى (قضية غازي الشواشي وعصام الشابي وجوهر بن مبارك ورفاقهم...)، من يحاول التسويق لهذه المؤامرات الشبيهة بالخرافات مدّعيا صحّتها بسبب ما يمثّله "النظام الجديد" من خطر على الدول العظمى. وحتى الذين هالهم الأمر وأدركوا أنه لا يصدّق فلم يخرجوا من دائرة المؤامرة مؤكدين أنّ هاتين القضيتين اللتين، كما قلنا يتمّ فيهما البحث، وراءهما "متآمرون" يريدون "تتفيه" المؤامرات "الحقيقية" التي تحاك ضد تونس...

إن الخلاصة ممّا تعرضنا إليه تكمن فيما وصل إليه الوضع السياسي من تعفن في بلادنا في ظل سلطة الانقلاب. وإذا كان ثمة من ملاحظة ينبغي تأكيدها فهي أن أسلوب الوشاية الذي ينتشر اليوم بشكل فظيع لتوريط أشخاص أو أطراف من نزعات أو مجالات مختلفة، لا ينتعش إلا في مناخ الاستبداد وسيادة التعسّف (l'arbitraire) وغياب دولة القانون التي ترتكز على قانون عادل، يحمي الحريات والحقوق، وعلى قضاء مستقل، يمثل سلطة لا مجرّد وظيفة في خدمة الحاكم بأمره. ومن هذا المنطلق تصبح الوشاية، على غرار ما ذكرنا من وشايات، لا جريمة يعاقب عليها القانون باعتبارها كذبا وادّعاء بالباطل، وإنما سلاحا بيد حكم الاستبداد والفاشية الذي كثيرا ما يكون أعوانه من مفتعلي تلك الوشايات ومُفبركيها للانتقام من معارضيه ومنتقديه. لذلك لا يمكن استغراب ما وصلت إليه الوشايات اليوم من تفاهة، ولكنها كما قلنا تفاهة مجرمة وخطيرة يمكن أن تطول أيّا كان مع اشتداد نزعة الاستبداد والفشستة. وهو ما يقتضي من كل القوى الديمقراطية والتقدمية التصدّي لهذه الظاهرة بقطع النظر عن هوية الضحية الفكرية والسياسية لأن من يسكت عنها اليوم أو يستخفّ بها يمكن أن يكون ضحيتها غدا.

> إن أسلوب الوشاية الذي ينتشر اليوم بشكل فظيع لتوريط أشخاص أو أطراف من نزعات أو مجالات مختلفة، لا ينتعش إلا في مناخ الاستبداد وسيادة التعسّف وغياب دولة القانون

إن حزب العمال انقاد على الدوام بمبادئ وقيم نبيلة وتقدّمية يريدها أن تؤسّس لتونس جديدة، حرّة ومستقلة وديمقراطية وتقدمية وعادلة. وهو لن يحيد عنها مهما كان الظرف ومهما كان لون الضحيّة أو انتماؤه. إن المجتمعات المتحرّرة لا تبنى على الكذب والتعسف وإنما تبنى على إشاعة قيم المساواة والمواطنة والعدل.

فلتسقطْ القضايا المُفبركة والوشايات الوضيعة التي ذهب ضحيتها الآلاف منذ العهد الاستعماري ولْيسقطْ الانقلاب والاستبداد... والحرية للمعتقلين السياسيين وكافة ضحايا قوانين الجور والتعسّف.

راسلوا "صوت الشعب"
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com

حريّة التعبير في تونس بعد الانقلاب:

انتكاسة لمسار الحرّيات وعودة إلى المربّع الأول من الفاشية والديكتاتورية

"لكلّ إنسان الحقّ في حرية التعبير، ويشمل هذا الحقّ حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقّيها ونقلها إلى آخرين دون اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع او في قالب فنّي أو بأيّة وسيلة أخرى يختارها". (المادة 19 من العهد الدولي لحقوق الإنسان)

إنّ حريّة التعبير التي ناضل من أجلها الشعب التونسي بمختلف فئاته على امتداد عقود وفي مختلف المراحل السياسية التي عرفتها تونس منذ الاستقلال، لازالت ورغم ثورة الحرية والكرامة تشهد هزّات وتهميشا نتيجة خوف السلط السياسية من قدرة هذه الحرية في تغيير الوعي والتفكير وفضح جميع الممارسات المعادية للديمقراطية، ورغم تتالي المراسيم والقوانين التي نشرت بعد الثورة بغاية حماية وتكريس هذه الحرّية، فقد باتت حرية التعبير بعد الانقلاب مهدّدة أكثر من السابق خاصة أمام إصدار قوانين زجرية ومكبّلة لها بل انقلاب ضمني على القوانين التي تحمي وتكرّس هذه الحرية عبر عدّة آليات، رغم تحذيرات تقارير المنظمات والأحزاب من الحالات الصادمة التي استهدفت نتيجة تمسكها بحريتها في التعبير وأن تكون مواطنا لا رعيّة في هذا الوطن.

28 اعتداء ضدّ الصحفيين فقط خلال تغطيتهم لما يعرف بالانتخابات المحليّة:

وفي تقريرها الشهري (ديسمبر 2023)، سجّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين خلال ما يعرف بـ"الدور الأوّل من الانتخابات المحليّة" تواصلا لنسق الاعتداءات ضدّ الصحفيين مقارنة بالانتخابات التشريعية السابقة في دورها الأوّل، حيث طالت الاعتداءات خلال الفترة الممتدّة بين 2 ديسمبر إلى 27 ديسمبر 2023، 28 اعتداء على الصحفيين والمصوّرين الصحفيين.

ووفقا للتقرير الصادر عن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، فقد وثّقت وحدة الرصد 27 اعتداء خلال يوم التصويت واعتداء وحيد خارج يوم التصويت، وقد طالت الاعتداءات 22 ضحية من الصحفيين والمصوّرين الصحفيين معتمدين رسميا من قبل الهيئة العليا المستقّلة للانتخابات، وقد طالتهم الاعتداءات خلال مباشرتهم لعملهم الصحفي وتغطية الانتخابات في مختلف مراكز الاقتراع أبرزها في ولاية مدنين (8 اعتداءات) وولاية القيروان (6 اعتداءات).

وارتبطت الاعتداءات التي وثّقتها نقابة الصحفيين بالحقّ في الحصول على المعلومة، حيث سجّلت وحدة الرّصد في هذا الخصوص 18 حالة منع من العمل و8 حالات حجب معلومات إضافة إلى تسجيلها حالات مضايقة (مناسبتين).

حيث صدرت أغلب الاعتداءات عن رؤساء مراكز الاقتراع، فقد كانوا مسؤولين عن 17 اعتداء، و8 اعتداءات صادرة عن رؤساء مكاتب اقتراع، فيما كان موظّفو الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مسؤولين عن 2 اعتداءات، وأمنيَّين مسؤولين عن اعتداء وحيد.

ومن بين التوصيات الصادرة عن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والموجّهة إلى "هيئة الانتخابات"، النظر في الحالات التي وردت في التقرير الشهري وفتح تحقيق فيها ومدّ النقابة بالنتائج والإجراءات المتّخذة، وتطوير المنهج التدريبي لأعوان الهيئة بما يتماهى مع الضمانات في الحقّ في الحصول على المعلومة المنصوص عليها بالمعايير القانونية والمعايير الدولية.

حرية التعبير في تونس: إطار يشجّع على السكوت؟

ووفقا للتقرير الصادر خلال شهر ماي 2023 عن منظمة "اكساس ناو" التي تدافع على الحقوق الرقمية للمستخدمين المعرّضين للخطر حول العالم ومن أجل حقوق الإنسان في العصر الرقمي، فإنّ الإطار التشريعي المتعلّق بحريّة التعبير يتعارض عموما مع المعايير الدولية ذات الصلة وذلك بسبب تضارب النصوص القانونية التي تنصّ على الجرائم في مجال التعبير، ووجود عقوبات لا تحترم مبدأي التّناسب والضرورة، وتشديد العقاب لحماية المسؤولين السّياسيين مقارنة ببقية الألفراد، وخاصة كثرة العبارات الفضفاضة التي تفتح الباب للتأويل الواسع وتقييد أشكال ومضامين عديدة للتعبير بصورة مخالفة مثلا للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وبهدف تطوير الإطار القانوني المتعلّق بحرية التعبير في تونس، أوصت المنظمة بإطلاق مشاورات واسعة بين مختلف المنظمات والهياكل المعنيّة بالحق في حرية التعبير والإعلام من أجل الضغط نحو سنّ إطار قانوني يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة، وفي انتظار إلغاء النصوص القمعية ينبغي تطبيق المرسوم عدد 115 على جميع الأفراد بقطع النظر عن المهنة.

كما أوصت المنظّمة بنسخ الفصول 67 و125 و128 و121 مكرر و121 ثالثا و245 و246 و247 من المجلة الجزائية لوجود جرائم مشابهة صلب المرسوم 115 بعقوبات أكثر تلاؤما، ونسخ الفصل 86 من مجلة الاتصالات لوجود جرائم مشابهة صلب المرسوم 115 بعقوبات أكثر تلاؤما، ونسخ الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية أو استثناء المدنيين من المثول أمام القضاء العسكري في القضايا المتعلّقة بالحق في حرية التعبير إضافة إلى ضرورة استثناء الصحفيّين من مجال تطبيق الفصل 37 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال، ونسخ المرسوم عدد 54 وخاصة الفصل 24 منه وإيقاف جميع التتبعات التي جرت على أساسه.

مجلس هيئة المحامين يطالب بإطلاق الحرّيات

في اجتماعه المنعقد بصفة طارئة خلال الأسبوع الأوّل من شهر جانفي الجاري، أعرب مجلس الهيئة الوطنية للمحامين التونسيّين عن قلقه من طريقة التعاطي مع الملفّات التي تتعلّق بالمحامين الناشطين السياسيين والصحافيين والنقابيين والتي يشوبها إخلالات جوهرية واتّسمت بالتسرّع في إصدار بطاقات إيداع بالسجن دون الالتزام بزمن معقول للبتّ في ملفّاتهم التي طال نشرها دون موجب قانوني ممّا يخلّ بحقّهم في محاكمة عادلة و بقرينة البراءة وبأنّ المبدأ هو حريّة الفرد.

كما أكّد المجلس في بيانه، على التزام المحاماة بدورها الوطني وثوابتها المبدئية القائمة على استقلالية المهنة واحترام ضمانات الدفاع كآلية للدفاع عن الحقوق والحرّيات العامة وعن رفضه لجميع الممارسات التي تحدّ من حصانة الدفاع والتي تقيّد ممارسة الحقوق والحرّيات العامة والفردية، مشدّدا على استعداده للتصدّي لجميع تلك الممارسات وخوض كافة الأشكال النضالية والتحرّكات الاحتجاجية المناسبة في صورة عدم الاستجابة لمطالبه.

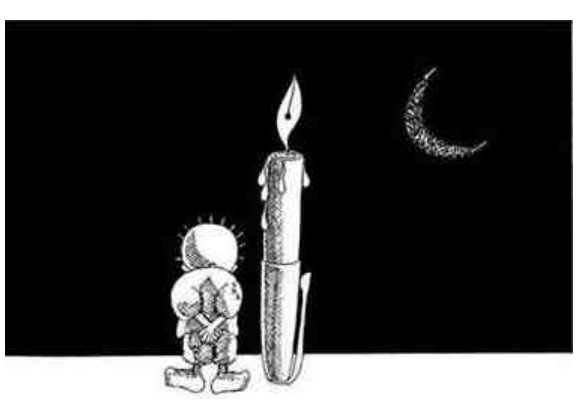

حبيب الزموري

الاتّحاد العام التونسي للشغل ودروس جانفي

استقبل النقابيات والنقابيون هذه السنة شهر جانفي ككل سنة وهم يستعدون لإحياء ذكرى محطات تاريخية من مسيرة الاتحاد العام التونسي للشغل، تلك المحطات المعمّدة بالعرق والدموع والدم. لكن جانفي هذه السنة الذي يوافق الذكرى 78 لتأسيس منظمتهم العريقة يختلف عن سابقيه بالنظر إلى حجم التحديات والحصار الخانق المضروب على الحركة النقابية التونسية وعلى الحريات العامة وفي مقدمتها الحريات النقابية من قبل نظام قيس سعيد. وبالنظر خاصة إلى أوضاع البيت النقابي الداخلي و مدى و حدته و استعداده للذود عن المنظمة ضد ما يتهددها من الداخل ومن الخارج.

أولى هذه المحطات التي يتوقف عندها النقابيون والنقابيات بكثير من الحنين والافتخار هي محطة 20 جانفي التأسيسية ففي مثل هذا اليوم من سنة 1946 توّج فرحات حشاد ورفاقه مسيرة عسيرة من العمل الدؤوب والنضال النقابي في صفوف العمال منذ سنة 1944 بالإعلان عن تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل لتحقيق "التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني" على حد تعبير الزعيم فرحات حشاد وكوريث تاريخي لتجربة محمد علي الحامي، إنّ احتفاليات النقابيين والبروتوكول النقابي الذي أصبح يرافق هذه الذكرى منذ عقود احتفاليات الوفاق الطبقي التي تنظمها القيادات النقابية المتعاقبة مع النظام سواء قبل 2011 أو بعدها، لا ينبغي أن تحجب عن أعين النقابيين والنقابيات وخاصة عن وعيهم المسيرة التي أدت إلى التأسيس والتي قادها بكل اقتدار الزعيم فرحات حشاد وزملاؤه واجهوا خلالها شتى أنواع العراقيل والصعوبات سواء منها المرتبطة بالمواجهة مع الاستعمار الفرنسي أو بوكلائه المحليين الذين سبق وأن أجهضوا تجربة محمد علي.

وبالنظر إلى الظرفية التاريخية التي يحيي فيها النقابيون والنقابيات الذكرى 78 لتأسيس منظمتهم، سواء الظرفية النقابية الداخلية أو الظرفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، فإنّ الذكرى هذه السنة تحمل دلالات خاصة تكشف عنها النقاشات بين النقابيين وتوجساتهم التي يعبّرون عنها فيما بينهم أو على صفحات التواصل الاجتماعي نظرا لخطورة المنزلق الذي انحرفت إليه البلاد تحت الحكم الشعبوي المتمظهر في الانحراف بنظام الحكم تدريجيا نحو الاستبداد الفردي الذي يستمد عدة مقولات في تصوراته وخطاباته حول الحكم وعلاقة الدولة بالمجتمع مباشرة من المدونة الفاشية، ونظرا كذلك إلى انتظارات النقابيات والنقابيين وغالبية الشعب التونسي من الاتحاد العام التونسي للشغل لا سيما بعد التراجع الكبير في الأداء النقابي رغم التحديات الكبرى المطروحة أمام المنظمة. فعلى المستوى المحلي لم يصل الشعب التونسي إلى مثل هذه الدرجة من انهيار مقدرته الشرائية وعجزه عن تلبية الحد الأدنى من حاجياته الأساسية. وعلى المستوى الإقليمي فإنّ الحضور الباهت جدا للاتحاد العام التونسي للشغل في دعم المقاومة الفلسطينية الباسلة وتنظيم وقيادة الفعاليات والمبادرات الشعبية أثار الاستغراب والاستهجان. ومما فاقم من مخاوف النقابيين وشكوكهم حول مدى قدرة الاتحاد على مواجهة هذه الملفات والتحديات الحارقة جمود النشاط النقابي في أغلب هياكل الاتحاد وغياب تقاليد العمل النقابي التي راكمها الاتحاد طيلة تاريخه من عقد للاجتماعات العامة والتجمعات العمالية والاتصال بالقواعد في مراكز عملهم لتتحول الهياكل النقابية إلى جزر معزولة في بحر متلاطم من التهديدات والتناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

من أهم الدروس التي ينبغي استحضارها من لحظة التأسيس هي تلك الإرادة الفولاذية الصلبة ووحدة الوعي والممارسة النقابية وقيم نكران الذات والتضحية حتى بالنفس في سبيل المبدأ التي تسلح بها جيل المؤسسين وعلى رأسهم الشهيد فرحات حشاد. تلك القيم التي ما فتئت تضمحل داخل المنظمة فاسحة المجال أمام قيم أخرى من أقذر ما تفرزه المجتمعات المأزومة كالإنتهازية والزبونية وعلاقات الاستزلام والتفسخ الطبقي إلى حد أصبح فيه الاتحاد العام التونسي للشغل تعبيرة مكثفة عن الأزمة الأخلاقية والسلوكية التي يمر بها المجتمع التونسي وإطارا لإعادة إنتاج نفس قيم علاقات الإنتاج التي يناضل ضدها نظريا، شأنه في ذلك شأن عدد كبير من المنظمات والجمعيات الناشطة ببلادنا. إنّ علاقة التأثر والتأثير أمر طبيعي وقانون من قوانين التطور الاجتماعي ولا تخلو منظمة أو جمعية أو حزب من هذه الظواهر وما يفاقم من خطورة هذه الظاهرة هو استفحالها والتطبيع معها وتحوّلها إلى قاعدة للعلاقات والتسيير في ظل ضعف أو غياب جهاز مناعة داخلي يصفي الجسم التنظيمي ويمارس الفرز المستمر في المحطات النضالية الكبرى. إنّ الاتحاد العام التونسي للشغل اليوم ضحية نفسه بهياكله ومناضليه قبل أن يكون ضحية الهجمة الإخوانية أو الدستورية أو الشعبوية. فالاتحاد الذي واجه جبروت بورقيبة في أوج قوته دفاعا عن استقلاليته وعن حرية العمل النقابي ليس عاجزا عن مواجهة نظام يخشى حتى من مصارحة شعبه بالأسباب الحقيقية لأزمة الخبز أو الحليب... ولكن المسألة كل المسألة هي في مدى استعداد هياكل الاتحاد للدفاع عن المنظمة في إطار وحدة نقابية صماء على مستوى الوعي والممارسة وفي مدى قدرة القيادة النقابية على تحقيق هذه الوحدة وتوجيهها نحو الأهداف الاجتماعية والوطنية التي حددتها رسالة التأسيس الأولى.

ثاني محطات شهر جانفي هي ملحمة 26 جانفي 1978 دفاعا عن استقلالية المنظمة وحرية العمل النقابي ضد الديكتاتورية البورقيبية والتي دفع فيها مئات النقابيات والنقابيين ضريبة الدم والسجن والتعذيب دفاعا عن منظمتهم. وقد أكدت محطة 26 جانفي مرة أخرى أنّ الفصل بين النضال المدني والسياسي والنقابي مجرد وهم من شأنه إطالة أنفاس أنظمة الحكم المعادية لشعوبها والمعادية لقيم الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية وليس من باب الصدفة أن تكون الهجمة على العمل النقابي وعلى الاتحاد العام التونسي للشغل تحديدا مسبوقة دوما ومن قبل مختلف أنظمة الحكم المتعاقبة على البلاد بشن هجمة دعائية على دور الاتحاد وضرورة أن يلزم حدوده النقابية والاجتماعية كمنظمة مهنية وأن لا شأن له بالسياسة وبمصير البلاد. إلاّ أنّ رؤية النظام الشعبوي للعمل النقابي وللعمل المدني والسياسي بصفة عامة تختلف من حيث جذريتها وتطرفها عن المقاربات الرجعية السابقة. فقيس سعيد ومريدوه لا يخفون عدم إيمانهم بوجود عمل نقابي أو منظمة نقابية من الأساس في إطار مقاربة أشمل للعمل السياسي والمدني والنقابي تريد إلغاء الأجسام الوسيطة التي تضطلع بهذا الدور وحصر كل عمل بشري داخل إطار الدولة المختزلة بدورها في شخص "الزعيم الأوحد والقائد الملهم صاحب الرسالة التاريخية" ولئن لم تتفطن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل للخطر الداهم يوم 25 جويلية 2021 وأعلنت مساندتها للمسار الإنقلابي فإنّ جمود موقف القيادة في تلك اللحظة بعد التطورات الخطيرة التي عرفتها الحياة السياسية في بلادنا وانكشاف خطورة المشروع الشعبوي على الحريات العامة والفردية وفي مقدمتها حرية العمل النقابي، هو ما يثير التساؤل والشكوك في أوساط النقابيين وفي الأوساط الديموقراطية والتقدمية عن مدى وجود وعي نقابي في مستوى المركزية بالمخاطر المحدقة بكافة المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب التونسي بعد 2011، بل وحتى بعض المربعات التي كانت موجودة قبل ذلك، لأنّ معركة الاستقلالية والدفاع عن حرمة المنظمة الشغيلة ستكون في ظل النظام الشعبوي أشرس وأصعب من كل المحطات السابقة بالنظر أولا إلى طبيعة النظام الشعبوي وثانيا بالنظر إلى الوضع النقابي الداخلي الذي يعاني من التشرذم والاختراقات من القاعدة إلى القمة إلى حدّ أنّ الشعبويين يراهنون على حسم معركة تركيع الاتحاد من الداخل.

الاتحاد العام التونسي للشغل مقبل على مرحلة حاسمة في تاريخه يتعلق بها مصير الحركة النقابية التونسية برمتها لا تقل أهمية وخطورة عن محطة 26 جانفي، وكلما استمر تردد القيادة النقابية وتذبذها في حسم الصراع داخلها حول مسألة استقلالية المنظمة عن السلطة كلما ازدادت المرحلة تعقيدا وخطورة. من هنا تنبثق أهمية استلهام دروس التأسيس ودروس انتفاضة 26 جانفي للاستعداد للدفاع عن المنظمة ضد الأمراض البيروقراطية والانتهازية التي تنخرها من الداخل وضد مشاريع التصفية والتركيع المتربصة بها من الداخل والخارج.

يحي اليعقوبي

أيّة إستراتيجية وأيّة رؤية تسيّر الثقافة في البلاد؟

- في نقد شعار اللامركزية الثقافية -

أيّة سياسة ثقافية تعتمد الدولة؟

كشف شعار اللامركزية الثقافية عن مدى طوباوية هذه الفكرة التي تصدّرت برامج وخطابات المسؤولين في المؤسسات الثقافية الوطنية وعن مدى تردّي الوضع الثقافي والفني في ارتباطه مع وضع اجتماعي لمهنيّي القطاعات الفنية والثقافية والعاملين صُلب المؤسسات الثقافية بعقود تشغيل هشٍ وضبابية مصير الملفات الحارقة المطروحة على طاولة الوزارة. وبالتالي نتساءل عن طبيعة السياسات الثقافية المُعتمدة في البرمجة والخيارات والتعامل مع وضع بُنى تحتيّة متردّية في الجهات الداخلية، إضافة إلى شُحّ البرمجة الثقافية أو موسميّتها والتي تتعارض مع طبيعة الفضاءات الخاصة بتنظيمها واحتوائها، دون ملاحظة حلول أو مقترحات برامج إصلاح عميقة في تهيئة الفضاءات الثقافية وتأهيل بعضها. وكمثال على ذلك نذكر

> تراجع عدد قاعات السينما المؤهلة لاحتضان العروض السينمائية في 24 ولاية بالجمهورية التونسية من 95 سنة 1957 إلى 10 قاعات سنة 2023 أغلبها متمركز في العاصمة

تراجع عدد قاعات السينما المؤهلة لاحتضان العروض السينمائية في 24 ولاية بالجمهورية التونسية من 95 سنة 1957 إلى 10 قاعات سنة 2023 أغلبها متمركز في العاصمة، فبعضها أُغلق وتحوّلت صبغته الثقافية إلى صبغة تجارية على غرار قاعة سينما "البلماريوم" وقاعة سيرتا بالكاف التي تحوّلت إلى مبيت خاص وأخرى تحوّلت إلى مطاعم ومحلات، وبعضها الآخر آيل للسقوط، هذا إن لم يكن قد هدم بالفعل والأمثلة عديدة، على غرار قاعة سينما الجريصة التي تأسست سنة 1909 وهي الآن مغلقة ومهدّدة بالسقوط ومتوقّفة عن أي نشاط من فترة طويلة، رغم الوعود المتكررة وبرامج إعادة التهيئة المتكرّرة والمتعطلة حتى في أغلب القاعات الأخرى في بقية الجهات، على غرار قاعة الكازينو في جندوبة، في غياب كلي لمبادرات الترميم والتصدي إلى مثل هذا الاعتداء الصارخ على حق المواطنين في النشاط الثقافي والفني والترفيهي من خلال تدمير البنية التحتيّة الثقافية بالبلاد وعدم تطويرها وتعصيرها وفقا للتطورات والتغيرات التكنولوجية الكبيرة التي يشهدها العالم.

هذا الوضع المتردّي ناتج عن غياب رؤية واضحة للخارطة في تطور قطاع والفنون بناءً على دوره الفعّال في الرّقي بالذّوق العام والتوجيه الفكري والبعد التثقيفي والترفيهي، يقابله في ذلك أيضا القوانين التي تنظم قطاعات الفنون والثقافة والتي تعود إلى فترة الثمانينات والتسعينات مع تغيرات طفيفة جدا ونادرة تعود بالمعاناة والبطالة والتشغيل الهش الغير ضامن لأبسط الحقوق على مهنيّ القطاعات (السينمائية والمسرحية والموسيقية...)، وهو ما عاد بالضدّ في تردّي الإنتاجات ونُدرة الإبداعية فيها وفراغها الفكري وسيطرة التّفاهة على المشهد الثقافي والفني العام.

أزمة مراكز الفنون الدرامية والرُّكحية بالجهات

شهدت مراكز الفنون الدرامية والرّكحية منذ فتحها (المراكز الجديدة التي أحدثت ابتداءً من سنة 2017) عدّة أزمات متواصلة في كلّ مرة يطفو فيها هذا الملف إلى السطح. ففي الوقت التي كان من المفروض أن تكون منارات ثقافية في الجهات مستقطبة للجمهور بمختلف فئاته وحاضنة للمشاريع الإبداعية للفنانين ومهنيّي القطاع ودورها الفعّال في إحياء المشهد الثقافي بالجهات، فإنها أصبحت ومنذ فتحها مشكلا أساسيًّا بسبب افتقارها لإطار قانوني ينظّم سيرها الإداري والمؤسسات، مع تعنّت الوزراء اللاحقين في الاعتراف الدور الحقيقي لهذه المؤسسات في التنمية الفنّية خاصة في الجهات الداخلية التي تفتقد إلى أبسط مقوّمات البُنى الثقافية التحتيّة. فبعد فتح هذه المراكز التي أغلبها دون مقرّ رسمي إلى حدّ هاته اللحظة، تعاقبت المقترحات الغير جديّة من السلطة في هيكلتها قانونيا، إمّا بإحداث مركز وطني للفنون الدرامية والرّكحية (وهو ما تمّ رفضه وتجاوزه)، وإمّا أن تنضوي هذه المراكز تحت إشراف مؤسسة المسرح الوطني (رفض هذا المقترح في ظاهره من الوزارة) وأخيرا ها قد تحركت السلطات الثقافية وقرّرت أن تجعل هذه المراكز تنضوي تحت المندوبيات الجهوية الثقافية وهو آخر مسمار يدقّ في نعش المسرح بشكل خاص، بسبب عدم مراعاة خصوصية هذه المؤسسات وحاجتها لأن تكون مؤسسات مستقلّة بذاتها ماليا وإداريا (الإشكالات المالية عالقة منذ أكثر من 6 سنوات رغم تعاقب أكثر من أربعة وزراء على رأس الوزارة)، وهو ما يمكن تفسيرها أوّلا بغياب الإرادة السياسية في التنمية الثقافية وعدم وعي بدور هذه المؤسسات خاصة في الجهات ثانيا، وهو ما أفرز جملة من الخيارات عصفت بالواقع الثقافي المتردّي والذي تتفاقم أزماته يوما بعد يوم، الشيء الذي بات يُنبئ بالانهيار التام.

وإلى جانب ذلك كانت وزارة الشؤون الثقافية سببا رئيسيّا في هذا الوضع الثقافي المتردّي، حيث تعمّدت أجهزتها الداخلية في ممارساتها التأثير سلبا على المثقفين والفنانين معمِّقة الهوّة أكثر بينها وبينهم، في غياب تام لاستراتيجية واضحة ومشروع وطني وبرامج، بل كرّست دوما، وبشكل أُحادي، سياسة الحلول الترقيعية التي أثبتت بمرور الزمن محدوديتها وعدم جدواها.

> لا يمكن تحقيق تغيير ثقافي شامل يهدف إلى مُحاربة الرّداءة والتفاهة التي تسيطر على الوضع الثقافي العام إلاّ ببرامج حقيقية تُحدِث ثورة في البنى التحتيّة الثقافية بالبلاد خاصة في الجهات

في الحاجة إلى الفضاءات الثقافية والأنشطة الفنية في الجهات

بالعودة إلى جملة التأثيرات التي تتباين بين طبيعة البُنى التحتية وأثرها في البنى الفوقية، فإن الأمرين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، فلا يمكن تحقيق تغيير ثقافي شامل يهدف إلى مُحاربة الرّداءة والتفاهة التي تسيطر على الوضع الثقافي العام إلاّ ببرامج حقيقية تُحدِث ثورة في البنى التحتيّة الثقافية بالبلاد خاصة في الجهات، التي لطالما حُرِمت من الأنشطة الثقافية والترفيهية وحتى إن وجدت فهي نادرة، ولطالما عانت المهرجات الثقافية والتظاهرات في الجهات من شحّ مواردها في مقابل مِنَح لا تغطي ربع نفقاتها، وبالتالي لا محتوى فني ثقافي مرجوّ منها، إضافة إلى معاناة الفضاءات الثقافية والفنية المخصّصة لتلك المهرجانات والتظاهرات والتي تكاد تكون عاجزة عن استيعاب الجمهور أمام تجاهل أصحاب القرار والنفوذ لهذه الأزمات والتي تعود سلبا في إطار كونها مرتبطة بسلسلة تؤثّر في بعضها البعض؛ فإحياء المشهد الثقافي في الجهات سيكون لذلك دور بارز في الدورة الاقتصادية للمنطقة، إضافة لتقاطعها مع العملية التربوية والتعليميّة وحقّ المواطن التونسي في الثقافة.

علي الجلولي

بعد 110 يوما من حرب الإبادة:

العدو ينهزم، المقاومة تنتصر

بصدور هذا المقال يكون قد مرّ 110 يوما بالتمام والكمال على عملية "طوفان الأقصى" وعلى حرب الإبادة التي انطلقت على خلفيّتها ومازالت مستمرة إلى اليوم. 110 يوما برزت فيها أمام العالم من خلال شاشات التلفزيون الحقيقة الكاملة لطرفيْ الصراع. الحقيقة عارية مسجّلة وموثّقة بالصوت والصورة وعلى المباشر، لحظة بلحظة أمام أعين الإنسانية جمعاء، حقيقة كيان الاحتلال وحقيقة الشعب الفلسطيني ومقاومته.

نازية الكيان الصهيوني لم تعد في حاجة لإثبات

لقد كشفت شاشات التلفزيون، حتى أكثرها انحيازا للعدو الصهيوني، حجم الدّمار والتدمير اليومي الذي طال كل شيء، وفي مقدّمة هذه الأشياء المستشفيات التي وقف العالم على هول العدوان عليها بالقصف المباشر تارة بادّعاء أن المقاومين يختبئون فيها أو أن أهمّ المخابئ هي التي تحت جدرانها، فضلا عن حصارها الذي طال أدنى شروط اشتغالها مثل الماء الصالح للشرب وضوء الإنارة حتى لا نتحدّث عن الأدوية. لقد شاهد العالم بأمّ عينيه إجراء عمليات جراحية دون تبنيج ودون ضمادات، كما تابع على الأثير مباشرة قصف سيارات الإسعاف التي تحمل النعوش. لقد وصلت البربريّة والوحشيّة لدى الصهاينة حدًّا لا يوصف بل حدًّا غير مسبوق في سِجلّ جرائم الامبريالية والاستعمار، وأصبحت القناعة واسعة لدى أوساط متنامية من الرأي العام العالمي أن الصهيونية تضاهي النازية، بل تنافسها على حجم القسوة والوحشية، فما صُبّ على أرض غزة من آلاف الأطنان من أحدث تقليعات أنواع السلاح، وما طال آلاف البشر من تقتيل، وما لحق مختلف علامات الوجود البشري من مشافي وجامعات ومدارس ومساجد وكنائس، هو قمّة الوحشية وقمّة السّاديّة التي تميّز حكّام كيان الاحتلال.

إنّ التدليل على نازية كيان الاحتلال لم تعد اليوم في حاجة إلى مجهود كبير لإثباتها. لقد اقتنع جزء مهمّ وواسع من الرأي العام العالمي بهذا الموقف، والعدوّ منزعج من التحوّل الحاصل في فهم الناس وميولهم في التحليل في المجتمعات الغربية أساسا والتي ظلت لعقود متتالية أسيرة المغالطات الصهيونية التي لعب الإعلام الغربي وكارتلاته الكبرى دورا حاسما في تسويقها وتمريرها و"إقناع" الجمهور الواسع بها. مغالطات مفادها أنّ كيان الاحتلال هو "غزال في غابة ضِباع"، وأنه كيان سلام مقابل "عصابات إرهابية" تحيط به وتهدّده كما هدّدت النازية الهتلرية اليهود ونظّمت ضدهم "الهولوكوست". هؤلاء "الإرهابيون" ليسوا سوى الشعب الفلسطيني ومقاومته التي قلبت اليوم الطاولة على المحتلّين وحلفائهم من الدول الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية.

شرف المقاومة ونظافتها لم تعد في حاجة إلى أدلّة

إن حالة التعاطف العارم مع الشعب الفلسطيني تعكس من بين ما تعكس تحوّلا هاما في أداء المقاومة وقدرتها على الإقناع. لقد شاهد العالم منذ 7 أكتوبر إلى اليوم تحوّلا نوعيّا، لا في الأداء العسكري والعملياتي فحسب، بل أيضا وأساسا في الخطاب الإعلامي الذي قدّم الصورة الحقيقية للشعب الفلسطيني ولمقاومته البطلة. صورة تنسف النموذج الذي سوّقه الكيان الصهيوني وفرضه سابقا على جزء من الرأي العام العالمي وخاصة الغربي. لقد شاهد العالم كيفيّة تعامل المقاومة مع أسرى الكيان، كما سمع شهادات من الأسرى ذاتهم تُشيد بأخلاق المقاومة وبقيمها. لقد حاول الكيان تسويق فكرة "دوعشة حماس" وسخّر كل الإمكانيات وجلب الخبراء بما فيها من أزلام سلطة رام الله وذيول التّطبيع للتسويق لصورة أن حماس حركة إخوانية إرهابية. لكن أداء هذه الحركة خيّب آمال الأعداء، فحماس تحركت في المجمل كحركة تحرّر وطني، حركة مقاتلة صاغت خطابها الداخلي والخارجي بذكاء، وهي على تواصل دائم مع فصائل العمل الوطني الذي تتصدّره وتقوده بمعطيات الأرض والميدان. لقد حافظت المقاومة إلى اليوم على قدراتها العسكرية والبشرية الأساسية رغم هول الدّمار. وبان بالكاشف جُبن الكيان وجبن جنوده وضبّاطه في المواجهة المباشرة، معركة المسافة صفر كما سمّاها المقاومون، ففي مثل هذا النوع من المعارك يحدث التّمايز بين صاحب القضية المستعدّ للموت دون تردّد دفاعا عن وطنه، وبين المرتزق القادم من وراء البحار والذي لا رابطة تربطه بالمكان ولا بأهداف صنّاع الحرب فيه. إن ما يجري اليوم على أرض غزّة هو ما جرى سابقا في كل أراضي المعارك بين المحتلّين والوطنيّين أبناء البلد، فالاحتلال دائما يريد تنفيذ مخطّطاته وأهدافه عبر إمكانيات مادّية ضخمة بما فيها البشر الذي يكون مجرّد مرتزق يقاتل مقابل جراية وامتيازات مادية لا غير، أما المقاتل من أجل تحرّر بلده، فهو حامل لقضية وقِيم ومبادئ لا يتردّد لحظة في الموت من أجلها. لذلك انتصر الثوار الوطنيون في الجزائر وفيتنام وستالينغراد وجنوب إفريقيا... وسينتصر الثوار الفلسطينيّون. إن سيطرة القوّة تكون مؤقتة، وسينتصر الحق مهما كانت التعقيدات والصعوبات.

لقد راكمت المقاومة في أشهر قليلة مكاسب هامة عسكرية ومعنوية وسياسية. عسكرية بنسف أسطورة "الجيش الذي لا يقهر"، وشهد العالم فجر يوم 7 أكتوبر على اختراق استخباري وعسكري غير مسبوق مع العدو منذ قيام دولة احتلاله، وهو ما أسّس لانتصار معنوي وسياسي عادت من خلاله القضية الفلسطينية إلى صدارة اهتمامات العالم، وقد وجم صوت الجبناء والمطبّعين من عصابة رام الله بقيادة محمود عباس إلى قطعان الحكّام العرب الذين انفضحت حقيقتهم لمن لازال لديه شكّ. وقد كانت الملحمة القانونية التي قادتها حكومة جنوب إفريقيا، من خلال جرّ كيان الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، صفحة جديدة من صفحات الكشف عن تآمر الحكّام العرب الذين أحجم بعضهم حتى على مساندة الدعوى الجنوب افريقية.

لقد خرج الأحرار والشرفاء في كل العالم لإسناد فلسطين قضية ثم مقاومة، وتراجعت مساندة كيان الاحتلال إلى أدنى درجاتها، وساد الهلع كل قطعان مستوطنيه على طول الوطن المحتل، إذ خيّر عشرات الآلاف المغادرة والعودة إلى أوطانهم الأم، فيما يعيش من آثر البقاء إمّا في المخابئ وتحت رحمة صفارات الإنذار بفعل صواريخ المقاومة التي تحدّت "الصخرة الحديدية" وتحدّت كل ترسانة سلاح الرعب الصهيوني، وإمّا في ساحات الاحتجاج على حكومة الحرب النازية التي لا تسمع إلا صوت الإبادة داخلها وصوت الدعم الأمريكي اللامحدود خارجها.

والضفة الغربية أيضا

ولئن يركّز أغلب مساندي القضية الفلسطينية على ما يجري من مجازر في قطاع غزّة، فإن ما يجري في الضفة الغربية لا يختلف بدوره عمّا يجري في القطاع، فحرب الإبادة والتهجير لم تتوقّف لحظة، فالمحتلّ يعي جيدا أنّ صرف النظر الآن عن الضفّة والتركيز على القطاع سيكون الانتحار بعينه، لذلك تقوم الآلة الحربية بالعدوان المتوازي، فقد خرجت كل القطع العسكرية والأمنية للخدمة، وهي تستهدف المناضلين والمقاومين في المدن والمخيمات، وتستهدف أيضا تهجير الفلسطينيّين من أراضيهم، فمنذ بداية أكتوبر وقع إفراغ عشرات القُرى خاصة المتاخمة للمستوطنات من سكانها بصفة كلية. إن جوهر العدوان هو ذاته منذ انتصاب الكيان الغاصب وهو طرد أهل الأرض لحساب مغتصبيها. ومثلما تعرّض الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس إلى كل أشكال القهر، فإن فلسطينيّي الدّاخل المحتل ظلوا تحت رقابة المخابرات وتمّ إيقاف أعداد كبيرة منهم تحسّبا لأي تحرك، فقد وعي المحتلّ أهمية انفجار الورقة الداخلية على حاضره ومستقبله الذي بدأ جزء هام من المتتبّعين يقتنعون بكونه لن يختلف عن أي احتلال استيطاني مهما طال الزمن، لقد تسلّلت هذه القناعة حتى إلى أوساط قريبة من الكيان الغاصب أن مصيره إلى زوال.

فلسطين من النهر إلى البحر

وفي سياق حركة التضامن الواسعة عاد من جديد الشعار المدوّي "فلسطين حرّة من البحر إلى النهر" بما شكّل انعطافة هامة في حركة المساندة وفي وعيها الذي خرج من خانة التضامن الإنساني الحقوقي إلى الوعي السياسي الجذري، فقضية فلسطين ليست قضية شعب يتعرّض للاضطهاد فحسب، بل هي قضية شعب محتلٍّ من قبل غزاة أتوا من بعيد، وأن الحلّ السليم هو تحرّر هذا الشعب وتحرير أرضه من كل وجود استعماري. لقد توسّع هذا الوعي في العالم بما شكّل ضربة للفكر الصهيوني ولأطروحة "الدّولتين" التي انخرط فيها جزء حتى من الحركة الوطنية الفلسطينية، وهي أطروحة ظلّت متهافتة أمام السياسة الصهيونية التي تعاملت مع كل القرارات الدولية بما يفيد مصالحها فقط، فسلطة الحكم الذاتي المتربّعة في رام الله حوّلت محمود عباس إلى "كرزاي" حقيقي، فلا دور له سوى قمع الشعب وقِواه المقاومة مقابل فتات من أموال

عمار عمروسية

جيش الاحتلال الصهيوني يغرق في رمال غزة

أفلحت المقاومة الفلسطينية المسلحة في قطاع "غزة" طوال 110 يوم، ليس فقط في تأمين صمودها الأسطوري أمام واحد من أعتى الجيوش بالعالم، والمدعوم على جميع الأصعدة وبكل الأشكال من كبريات الدول الإمبريالية الغربيّة (أمريكا، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا...)، وإنّما وضع نفسها (المقاومة) على طريق تحقيق انتصارٍ كبيرٍ من شأنه أن يفتح الطريق واسعا مستقبلا أمام جولة أو جولاتٍ جديدة من خوض معركة، أو معارك، تحقيق الانتصار الحاسم المتمثل في تقويض دولة الاحتلال الاستيطاني وبناء الدولة الفلسطينية المستقلّة على أرض فلسطين التاريخيّة.

إنّ كلّ الوقائع الميدانية التي رافقت أطول عدوانٍ وحشيٍّ في تاريخ اعتداءات جيش الاحتلال على الفلسطينيّين والعرب عموما، تؤكدّ دون لُبس تعدّد إخفاقات دولة الاحتلال العنصري وسيرها الحثيث نحو الغرق في مستنقع "غزّة".

فالجيش الذي تمّ تصويره على الدوام بأنّه الأقوى والذي لا يقهر، تمّ منذ 7 أكتوبر كسر شوكته، وراكمت هذه الأشهر عيّنات ومشاتل من مكامن ضعفه ووهنه أمام بأس المقاومة وجرأتها في تنظيم فعاليات المقاومة بما يضمن أشدّ الخسائر الماديه والبشرية في صفوف العدوّ.

هذا الأخير، رغم رجحان موازين القوى العسكرية بشكل كبير لفائدته، لم يقدر حتّى يومنا هذا الوصول إلى تحقيق ولو القليل من أهدافه المعلنة؛ فلا المقاومة انكسرت وفقدت قدراتها القتالية ولا تحرير ولو أسير واحد من الصهاينة تحقّق، بالإضافة إلى سقوط أحلام التهجير.

فالإنجاز الوحيد لحكومة "نتانياهو" وآلته الحربية لم يتجاوز حدود التدمير للمنازل والبُنى التحتيّة والإيغال في التقتيل الذي وصل 100 ألف بين شهداء ومفقودين وجرحى.

فمنجز "الجيش الأقوى" ليس سوى هزيمة سياسية وإعلامية وقانونية / أخلاقية – قيميّة مثلّت في جميع جوانبها مصادر عُزلة شعبيّة في العالم بأسره.

ونجاح آلة البطش بالمدنيّين، وعلى الأخصّ النّسوة والأطفال، أضحت من الزاوية العسكرية الصِّرفة وصمة عار لجيش يُدير عدوانه وفق أحطّ العقائد العسكرية المرتكزة على فظاعة القتل والهروب من القتال.

فأيّام العدوان الطويلة، كما لم يحدث من قبل، كانت في مجملها حصيلة إخفاقات متلاحقة جمعت بين الفشل الأمني والاستخباراتي ومرّت إلى ما هو إعلامي وسياسي وانتهت إلى الجانب العسكري الذي نجد ترجمته الملموسة في ثقل الكلفة الماديّة البشرية. وهذا أمر غير مسبوق.

فمجريات المعارك الميدانية تؤكّد التفوّق الكبير للمقاومة، وهو تفوّق متأتّي بالأساس من الروح المعنويّة للمقاتلين ومن المعرفة الجيّدة للأرض وتضاريسها ومن حسن التوظيف لسلاح الأنفاق الاستراتيجي.

فالمقاومة مثلما أسلف تؤمّن انتصارها كلّ يوم. ولعلّ نجاحها ليلة 23 من الشهر الجاري في تكبيد العدوّ أكبر خسائره تمثّلت وفق الجرد الأخير في سقوط 24 ضابطا وجنديا زيادة عن عشرات الجرحى.

فالعملية البطولية التي سقط ضحيتها 23 من الجنود ذاك اليوم تمّت في الشمال على بعد 600 متر عن الجدار العازل وضمن المنطقة التّي زعم الاحتلال منذ الأيام الأولى للإجتياح البرّي تأمين سيطرته عليها و"تطهيرها" من المقاومين.

فيد المقاومة هي الأعلى في كل القطاع والسيطرة الميدانية لرجالها من الشمال إلى الجنوب.

إن هذه القناعة أضحت حتّى لدى طيف واسع من صنّاع القرار بالدولة الصهيونية أمرا شائعا. فكثيرون منذ مدّة يجاهرون بتلك الحقيقة، ذلك أن أحد الإعلاميين البارزين قال حرفيّا منذ أكثر من شهر على القناة التلفزية 12 العبرية: "نحن في حفرة عميقة وعلينا المسارعة بالخروج من هذا القاع".

أكثر من ذلك فإنّ ألمع الكُتّاب الصهيونيين ونقصد "يوءاف ليموز" سبق أنّ أعلن: "إسرائيل تجثو على ركبتيها في واحدة من أصعب الأوقات في تاريخها".

إنّ نجاح المقاومة في الصمود إنتصار تعزّزه أعمال بطوليّة كلّ ساعة وكل يوم، والقادم وفق كلّ المؤشرات مزيد تضيّيق الخناق على جيش العدوّ وإجبار حكومته على قبول شروط المقاومة المتمثّلة في الوقف التّام للعدوان وانسحاب الجيش من كلّ القطاع والقبول بتبادل الأسرى وفق مبدإ الكلّ مقابل الكلّ ورفع الحصار، بما يسهم في إعادة الإعمار.

المساعدات الخارجية، والضرائب الفلسطينية التي يجمعها الكيان ويبتزّ بها الفئة المتنفّذة في رام الله والتي أصبح وجودها برمته مرتبط بالكيان المحتل.

إن الوعي المتعاظم داخل الشعب الفلسطيني بوهمية الحلول الاستسلامية، وداخل حركة المساندة الأممية بون فلسطين يجب أن تعود للفلسطينيين هي تحول مهم واستراتيجي في الوعي والممارسة التي لعبت المقاومة دورا حيويا في إحداثه، وهو من أهم المكاسب الحاصلة في المعركة الأخيرة.

دروس المقاومة، دروس الصمود

يتفق العديد من المعلقين والمتابعين، المساندين والمعادين للقضية الفلسطينية، أن المعطيات الميدانية تغيّرت منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى". ففصائل المقاومة مازالت بعد حوالي أربعة أشهر تدكّ مدن الكيان القريبة والبعيدة بالزخّات الصاروخية، ومازالت تنظم حرب العصابات على الأنقاض، ومازالت المواجهة تتواصل على طول قطاع غزة وخاصة المناطق التي يدّعي العدو أنه "حرّرها" في الشمال وفي الوسط وفي الشرق على حدود المستوطنات، ومازالت الكمائن تحصد الضبّاط والجنود المهزومين قبل النزول إلى الميدان، ومازال التخبّط الأعمى يسِم أداء الآلة الحربية، إذ كثيرا ما قصفت طائرات العدو مجنزراته ودبّاباته، كما قضى عدد من الأسرى لدى المقاومة برصاص صهيوني. ومازال الصراع صلب منظومة حكم الكيان متصاعدا ومؤشّرا على حجم الفشل والهلع الحاصل. ويعرف اقتصاد الكيان الانهيار لولا الدعم السّخي من الامبرياليات وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية التي ضخّت مؤخرا أموالا إضافية حتى تشتغل مكينة الحرب كما ينبغي (مع تمويلات إضافية لأوكرانيا). في المقابل من ذلك تُبدع المقاومة وتحافظ على الجزء الأهم من بنيتها الأساسية العسكرية والبشرية، والأهم هو الحفاظ على حاضنتها الشعبية محلّيا وخارجيا، فصورة الطفل/ة الخارج من تحت الركام رافعا شارة النصر، هي الصورة التي تصنع اليوم الفارق، تصنع الوعي الجديد والمتجذّر أن فلسطين ومقاومتها ستنتصر، أو ستنتصر.

مائة سنة بعد وفاته،

تعاليم لينين إرث الطبقة العاملة على طريق الثورة والاشتراكية

لقد مرّ قرن على وفاة فلاديمير إيليتش لينين، زعيم الثورة الاشتراكية السوفياتية. وأصبح اسم لينين، الذي توفي في 21 يناير/كانون الثاني 1924، لا ينفصل عن الثورة السوفييتية وفكرة الثورة والاشتراكية.

فالثورة السوفييتية، التي كان مهندسها، لم تجلب الحرية والقوة للطبقة العاملة من مختلف القوميات في روسيا فحسب، بل أصبحت أيضًا مصدر أمل ونور تتجه نحوه شعوب العالم. فمع الثورة السوفييتية، ولأول مرة في التاريخ، رفضت الطبقات المستغلة الخضوع لهيمنة هذه الطبقة المستغلة أو تلك وأقامت سلطتها الخاصة. لقد انتهت الهيمنة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية وملاك الأراضي، القائمة على الاستغلال. وقامت الطبقة العاملة والشعوب المضطهدة ببناء مجتمع خال من الاستغلال تدريجيا. لقد ثبت أن فكرة المجتمع اللاطبقي واللااستغلالي ليست مجرد حلم بمدينة فاضلة يتخيلها الناس في أذهانهم، بل إن الحركة السياسية للطبقة العاملة يمكنها بناء مثل هذا المجتمع بنفسها بذكائها وحسها السليم.

مثل هذا المجتمع الذي حقق فيه ملايين العمال، الذين حكم عليهم بالاستغلال الشديد والقمع من قبل الرأسمالية، مستوى من الرفاهية الاجتماعية لم تعرفه البشرية من قبل. لقد تم تخفيض ساعات العمل، وتوجيه العمل النقابي على أساس مراعاة صحة العمال. وأصبح تسريح العمال محظورا. وتم اتخاذ خطوات لتحسين حياة العمال بشكل جذري، ليس فقط في العمل ولكن أيضًا في مجالات عديدة أخرى. فالتعليم والصحة والنقل أصبحت مجانية تماما، ولم يُترك أي شخص بدون مأوى. كما تمّ إقرار المساواة التامّة بين الرجل والمرأة في الحياة المهنية. وبُذلت جهود كبيرة لإضفاء الطابع الاجتماعي على العمل المنزلي الذي يربط المرأة بمنزلها.

كان لينين عبقريا في قضايا التكتيك والاستراتيجيا، وكان أول من نسج ثورة اشتراكية خطوة بخطوة في ظروف بلدان لم تتطور فيها الرأسمالية بشكل كافٍ بعد. لقد أثرى نظرية وممارسة الماركسية وقدم مساهمات حاسمة في إعداد العناصر الذاتية للثورة. وبينما كانت فكرة الثورة الاشتراكية خارج أوروبا تبدو مستحيلة، أصر لينين، قبل ثورة أكتوبر 1917، على أنها ممكنة من خلال تحالف الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. وقال إنه من الممكن ومن الضروري إحراز تقدم سريع نحو ثورة اشتراكية من خلال الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للطبقة العاملة والفلاحين. وبفضل بصيرته الكبيرة، أصبحت الثورة الاشتراكية بديلا ملموسا بعد ثورة فبراير 1917، وأظهرت أطروحات نيسان/ أفريل الطريق نحو هذه الثورة.

لم يكن لينين بارعا في التكتيك والاستراتيجيا فحسب. ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أدرك ببصيرة عظيمة التغيرات الحاسمة في الرأسمالية العالمية وقام بتنظيرها بشكل متماسك. فمنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت التشكيلات الاحتكارية التي أبرزها ماركس وإنجلز قبل وفاتهما تدريجياً هي القوى المسيطرة على الإنتاج والتجارة. لقد تُرجمت الهيمنة البرجوازية للرأسمالية التنافسية إلى هيمنة اقتصادية وسياسية لمجموعة أصغر داخلها، وهي البرجوازية الاحتكارية. ومع المنافسة بين الاحتكارات والصراع من أجل الهيمنة على العالم وتوزيعه بين القوى والدول الاحتكارية، بزغ فجر عصر جديد. لم يكن هذا العصر الجديد عصر الهيمنة الاحتكارية فحسب، بل كان أيضا عصر الثورات البروليتارية.

إن وجود حزب ثوري ماركسي هو شرط أساسي للثورة البروليتارية. وفي الوقت الذي شاركت فيه أحزاب الأممية الثانية في الدعاية الحربية لبرجوازياتها الإمبريالية، دافع لينين بإصرار عن النضال ضد الإمبريالية والبرجوازية، واتبع سياسة السلام الحقيقي. ومن خلال قيادته لمنظمة الأممية الثالثة ضد الاشتراكية الديمقراطية، المشبعة بالقومية والإصلاحية، ساعد على فتح صفحة جديدة في تاريخ الثورة العالمية. وازدادت قوة الأحزاب الشيوعية الثورية بدعم من الأممية الثالثة وقادت الثورات اللاحقة. وساهموا في سحق الهمجية الفاشية ونجحوا في استعادة الكرامة الإنسانية.

كان لينين المنظر العظيم وزعيم البروليتاريا العالمية والإنسانية الكادحة كلها. إنه مؤسس اللينينية، أي ماركسية عصر الإمبريالية والثورات البروليتارية، ومؤسس ومنظم وزعيم الحزب الشيوعي (البلشفي) في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والدولة الأولى للبروليتاريا، والأممية الشيوعية.

كان لينين عبقري ثوري، وكان المهندس الرئيسي لثورة أكتوبر الاشتراكية، التي أثبتت أنه من الممكن عمليا الإطاحة بالبرجوازية الإمبريالية، وأن البروليتاريا يمكنها الاستيلاء على السلطة والحكم بنجاح بدون البرجوازية وضدها. لا يزال لينين، سيد الاشتراكية العظيم، وإرثه، يشكلان نور الطبقة العاملة والشعب في النضال من أجل عالم جديد.

الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية
جانفي 2024

جريدة يصدها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b